ظاهرة الأيدي المرتعشة من منظور مقارن

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

مقدمة

- أين نحن الآن؟
- أين نريد أن نكون؟
- لماذا نحن في هذا الوضع؟
وكيف نخرج منه؟

أين نحن الآن؟

نظرة عامة

إن عدم استقرار السياسات والفساد وعدم كفاءة البيروقراطية الحكومية هي أهم معوقات أداء الأعمال في مصر وفقا لتقرير التنافسية العالمي.

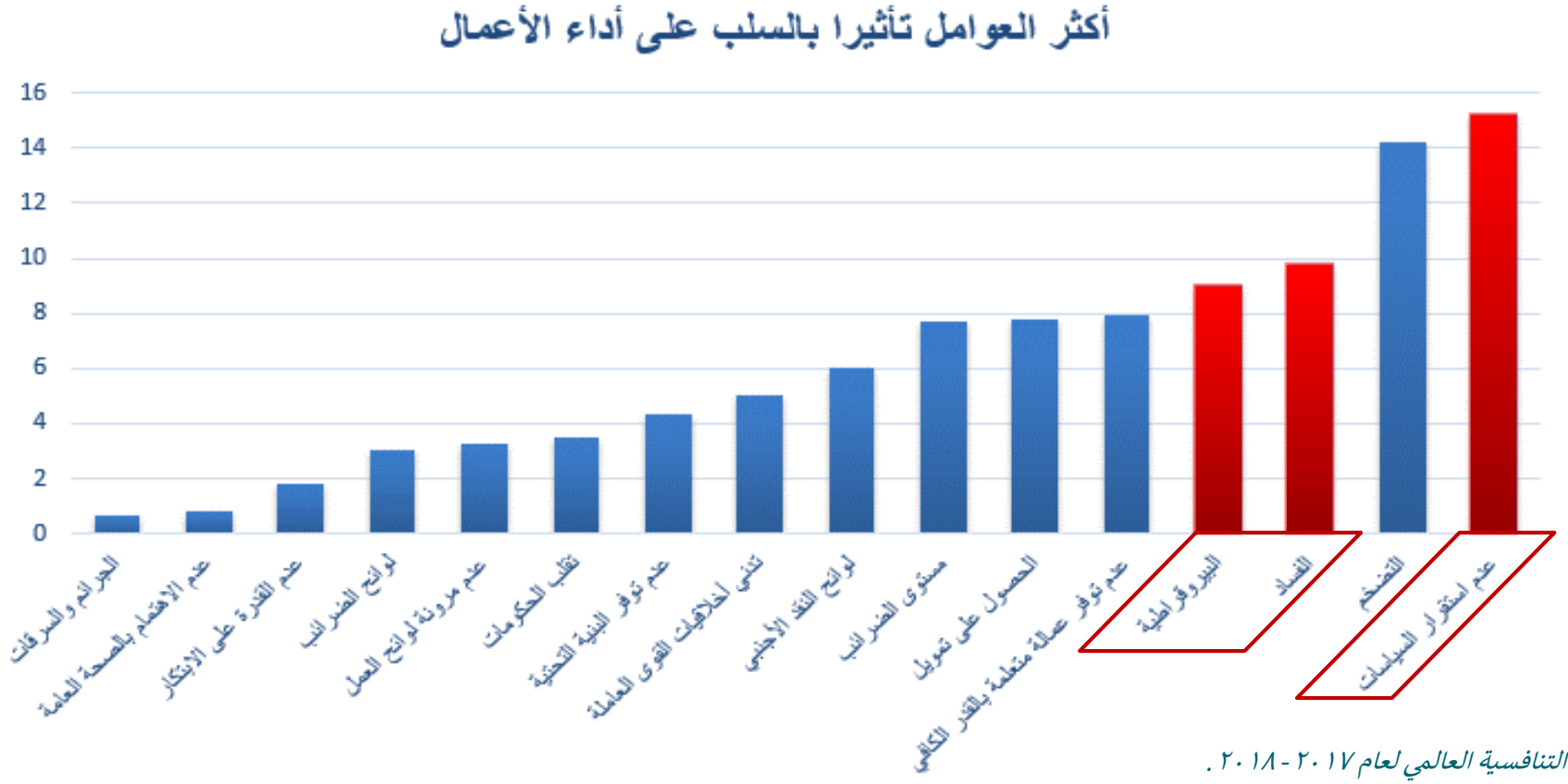

المصدر: تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٧ - ٢٠١٨ .

نظرة عامة

يشير مؤشر الحوكمة العالمي إلى انخفاض كفاءة الأداء الحكومي بشكل عام مقارنة بمتوسط دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

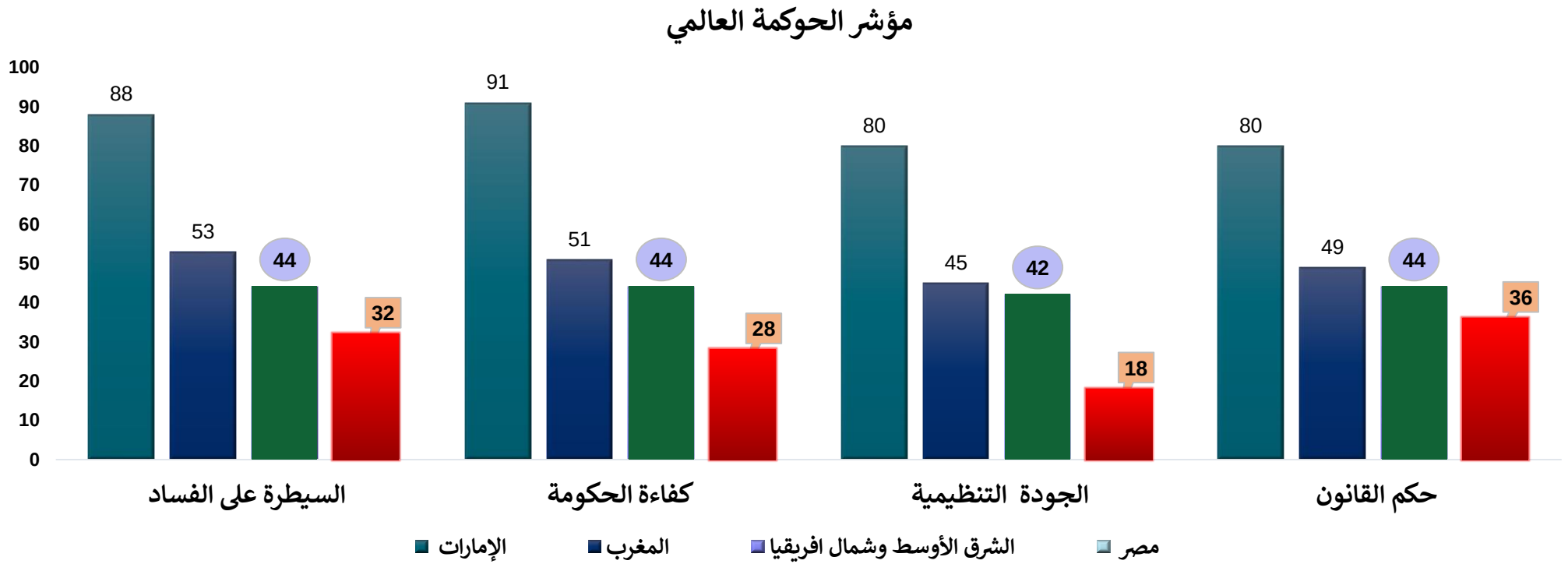

الترتيب السنوي لكافة البلدان يتراوح من صفر (أدنى ترتيب) إلى ١٠٠ (أعلى ترتيب).
المصدر: تقرير الحوكمة العالمي – البنك الدولي.

المظاهر

١

تردد المسئولين في البت في النزاعات بين مؤسسات الدولة وشركات المقاولات مؤديا ذلك إلى تعطيل مصالح الدولة.

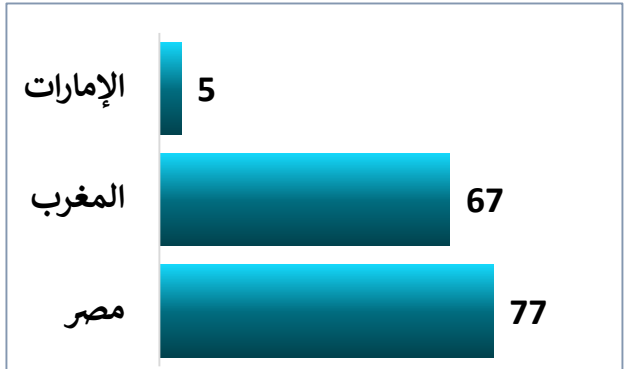

الترتيب من حيث كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات
(١ الأفضل عالميا و١٣٧ الأسوأ)

٢

خوف الموظف العام من العقوبة في حالة إذا ما جانبه الصواب في قراره.

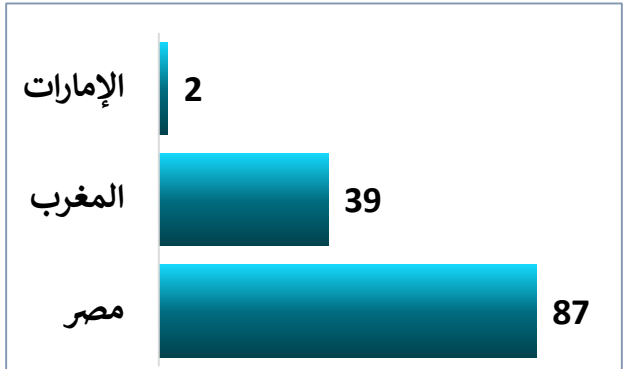

الترتيب من حيث عبء اللوائح التنظيمية الحكومية كاستخراج التراخيص
(١ الأفضل عالميا و١٣٧ الأسوأ)

٣

غياب الشفافية والمسائلة بالجهاز الإداري للدولة، وكذلك المركزية الشديدة في اتخاذ القرار.

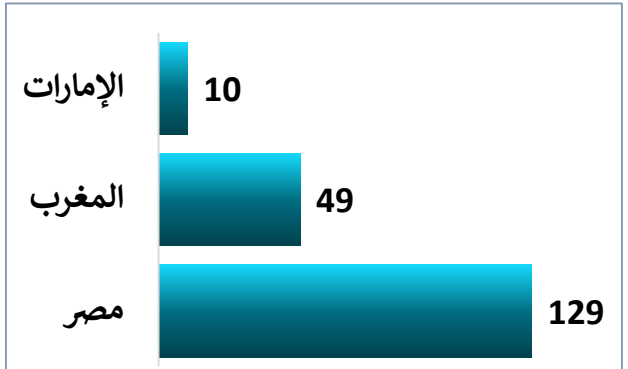

الترتيب من حيث شفافية صنع السياسات الحكومية
(١ الأفضل عالميا و١٣٧ الأسوأ)

المظاهر

٤

تعقد الهيكل الإداري للدولة، تضارب وتداخل الصلاحيات بين أجهزته المختلفة

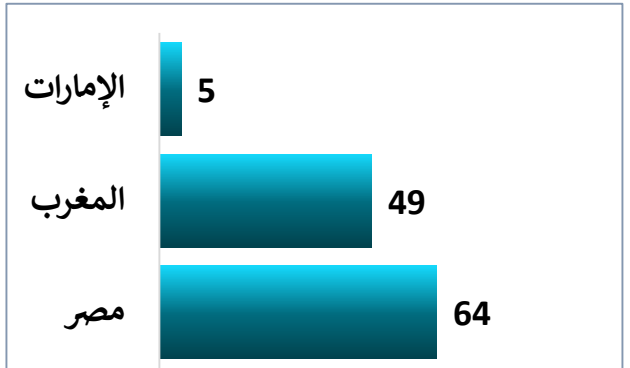

الترتيب من حيث كفاءة المؤسسات
(١ الأفضل عالميا و١٣٧ الأسوأ)

يوجد في مصر ما يقرب من ٢٩٥ وحدة ونحو ٢٤٤٩ كيان إداري

٥

عدم وجود قواعد بيانات متكاملة مما يحرم صانعي القرار من اتخاذ قرارات سليمة في وقت المناسب

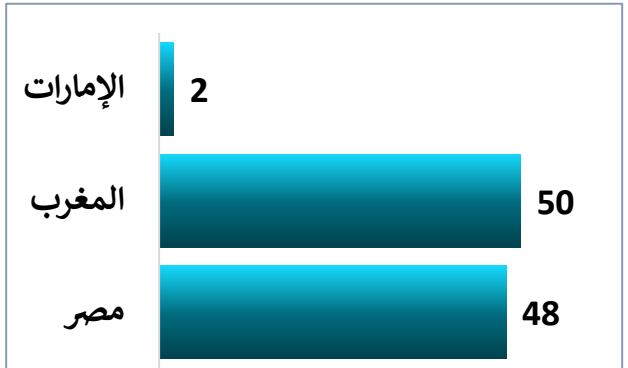

الترتيب من حيث المحاباة في القرارات الحكومية
(١ الأفضل عالميا و١٣٧ الأسوأ)

٦

محاسبة الموظف العام بناء على تطبيق الإجراءات وليس على النتائج وتحقيق الأهداف

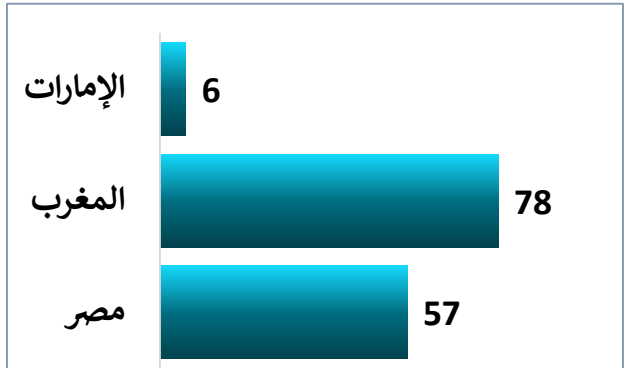

الترتيب من حيث المدفوعات غير الرسمية والرشاوي
(١ الأفضل عالميا و١٣٧ الأسوأ)

أين نريد أن نكون؟

جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيّرات المحلية والعالمية

		الوضع وقت إعداد الاستراتيجية ٢٠١٤	الوضع الحالي	الوضع في ٢٠٢٠	المستهدف ٢٠٣٠
١	كفاءة الحكومة (من ١٠٠)	٢٠	٢٨	٥٠	٧٠
٢	مكافحة الفساد (من ١٠٠)	٣١	٣٢	٥٠	٧٠
٣	الشفافية في صنع السياسات (من ٧)	٣,٩	٣	٤	٤,٢

جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيّرات المحلية والعالمية

		الوضع وقت إعداد الاستراتيجية ٢٠١٤	الوضع الحالي	الوضع في ٢٠٢٠	المستهدف ٢٠٣٠
٤	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (من ١٠٠)	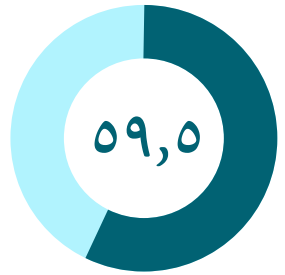		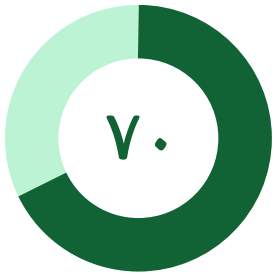	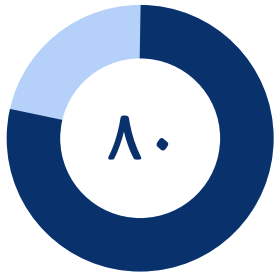
٥	تطبيق القواعد التنفيذية دون تأخير (من ١)		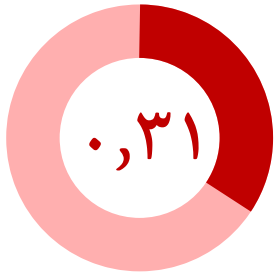	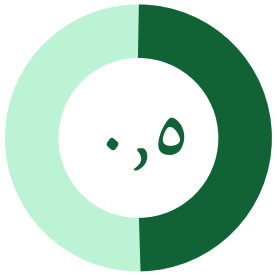	
٦	المحاباة في قرارات مسئولي الحكومة (من ٧)		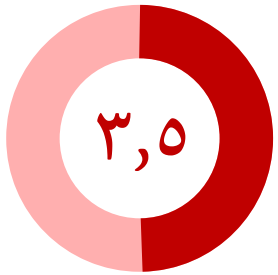	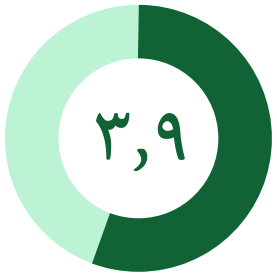	

جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيّرات المحلية والعالمية

		الوضع وقت إعداد الاستراتيجية ٢٠١٤	الوضع الحالي	الوضع في ٢٠٢٠	المستهدف ٢٠٣٠
٧	المدفوعات غير الرسمية والرشاوي (من ٧)	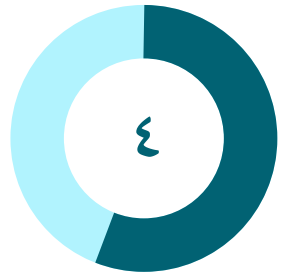	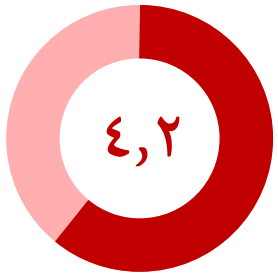		
٨	الحكومة المستجيبة (من ١)		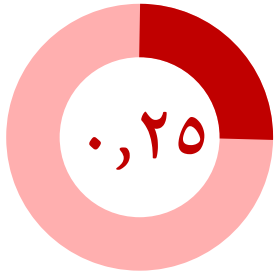		

المصادر:

- ✓ *استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠ .*
- ✓ *تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٨/٢٠١٧ .*
- ✓ *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٨ .*
- ✓ *مشروع العدالة العالمي ٢٠١٨/٢٠١٧ .*
- ✓ *مؤشرات الحوكمة العالمية، البنك الدولي ٢٠١٦ .*

لماذا نحن في هذا الوضع؟ وكيف نخرج منه؟

الاطار القانوني لظاهرة الأيدي المرتعشة:

المشكلة ومقترحات الحلول

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

الموضوعات الرئيسية

1. مظاهر تردد الموظف العام في اتخاذ القرارات في الجهاز الإداري للدولة
2. الأسباب الرئيسية لإنتشار ظاهرة الأيدي المرتعشة
3. الإطار القانوني لظاهرة الأيدي المرتعشة:
   الجزء الأول: حدود الجرائم التي تقع على الموظف العام وحدود الإعفاء من المسئولية الجنائية
   الجزء الثاني: المسئولية المدنية والتجارية لمجالس إدارة شركات المساهمة ومدي إمكانية تطبيقها في حالة الموظف العام
4. المقترح المحدد لحل المشكلة

الموضوعات الرئيسية

1. مظاهر تردد الموظف العام في اتخاذ القرارات في الجهاز الإداري للدولة
2. الأسباب الرئيسية لإنتشار ظاهرة الأيدي المرتعشة
3. الإطار القانوني لظاهرة الأيدي المرتعشة:
   - الجزء الأول: حدود الجرائم التي تقع على الموظف العام وحدود الإعفاء من المسئولية الجنائية
   - الجزء الثاني: المسئولية المدنية والتجارية لمجالس إدارة شركات المساهمة ومدي إمكانية تطبيقها في حالة الموظف العام
4. المقترح المحدد لحل المشكلة

١. مظاهر تردد الموظف العام في اتخاذ القرارات في الجهاز الإداري للدولة

أ. التردد في استخدام سلطة الشراء أو الإسناد بالأمر المباشر خشية الاتهام بإهدار المال العام او التربح (تأجير أراضي الدولة)

ب. النزاعات بين مؤسسات الدولة والمستثمرين

التردد في اتخاذ المسؤول قرارا لحل النزاعات بين الدولة وشركات المقاولات مما يؤدي الى تردي أوضاع المباني ومرافقها، أمثلة:

- مستشفى بنها التعليمي بمحافظة القليوبية
- نزاع شركة اليكس ويست مع محافظة الإسكندرية.
- وظيفتك جنب بيتك:

تم التغلب في هذا النموذج على الإجراءات الإدارية البطيئة (تخصيص الأراضي - بناء المصانع - اختيار الشباب مالكي الآلات - التدريب - توفير القرض المالي - العلاقة الإيجارية بين المحافظة والشباب)

الموضوعات الرئيسية

1. مظاهر تردد الموظف العام في اتخاذ القرارات في الجهاز الإداري للدولة
2. الأسباب الرئيسية لإنتشار ظاهرة الأيدي المرتعشة
3. الإطار القانوني لظاهرة الأيدي المرتعشة:
   الجزء الأول: حدود الجرائم التي تقع على الموظف العام وحدود الإعفاء من المسئولية الجنائية
   الجزء الثاني: المسئولية المدنية والتجارية لمجالس إدارة شركات المساهمة ومدي إمكانية تطبيقها في حالة الموظف العام
4. المقترح المحدد لحل المشكلة

٢. الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة الأيدي المرتعشة

- جريمتا التربح وإهدار المال العام الواردتان في المادتين ١١٥ و ١١٦ من قانون العقوبات
- تضارب النصوص القانونية فيما يخص المسؤولية الجنائية للموظف العام
- المحاكمة الجنائية للموظف العام لقضايا المنازعات التعاقدية والتقصيرية على السواء
- الضعف المؤسسي: ضعف الهيكل الإداري، تشابك العلاقات بين الوزارات المختلفة وعدم وضوح الاجراءات مما يترك مساحة للتقدير الشخصي للموظف العام
- تداخل الأجهزة الرقابية والمحاسبية على نحو يدعو المسئول إلى عدم ممارسة سلطته الطبيعية والتقديرية

تركز الورقة على الأسباب القانونية لظاهرة الأيدي المرتعشة

الموضوعات الرئيسية

1. مظاهر تردد الموظف العام في اتخاذ القرارات في الجهاز الإداري للدولة
2. الأسباب الرئيسية لإنتشار ظاهرة الأيدي المرتعشة
3. الإطار القانوني لظاهرة الأيدي المرتعشة:
   الجزء الأول: حدود الجرائم التي تقع على الموظف العام وحدود الإعفاء من المسئولية الجنائية
   الجزء الثاني: المسئولية المدنية والتجارية لمجالس إدارة شركات المساهمة ومدي إمكانية تطبيقها في حالة الموظف العام
4. المقترح المحدد لحل المشكلة

الجزء الأول:
الجرائم التي تقع على الموظف العام وحدود الإعفاء من المسئولية الجنائية

الجرائم التي تقع من الموظف العام كما نص عليها قانون العقوبات

الجريمة	التعريف	العقوبة	حالة الإعفاء
(١) الرشوة	اتجار بالوظيفة العامة	الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن ألف جنية ولا تزيد على مبلغ الرشوة	يمكن إعفاء الراشي والوسيط من العقوبة فى حالة ابلاغهم عن الجريمة أو الاعتراف بها بشكل مفصل.
(٢) اختلاس المال العام والعدوان عليه	الاستيلاء على أي أموال أوراق أو منقولات مملوكة لجهة العمل.	السجن المشدد	يعفى من العقوبة كل من بادر (من غير المحرضين على ارتكاب الجريمة) بالإبلاغ بالجريمة، بشرط أن يؤدي الإبلاغ إلى رد المال الذي تم اختلاسه أو الاستيلاء عليه.

الجرائم التي تقع من الموظف العام كما نص عليها قانون العقوبات - تابع

الجريمة	التعريف	العقوبة	حالة الإعفاء
(٣) تجاوز الموظفون حدود وظائفهم وتقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها	كالوساطة والمحسوبية أو ترك العمل والامتناع عن أداءه	تفصيل الجرائم والعقوبة المخصصة لكل منها في المواد ١٢٠: ١٢٤ من قانون العقوبات	لا يوجد
(٤) الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس	إجبار الناس على أداء أعمال معينة بما يخالف القانون - دخول منزل بغير إرادة صاحبه دون إذن قانوني - استعمال القسوة مع الناس اعتمادا على الوظيفة	الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات، وقد تصل للإعدام في حالة التعذيب المفضي للقتل.	لا يوجد بل ويجب تشديد العقوبة

الإعفاء الوارد بالمادة ٦٣ من قانون العقوبات يعفي الموظف العام من العقوبة في حالتين:

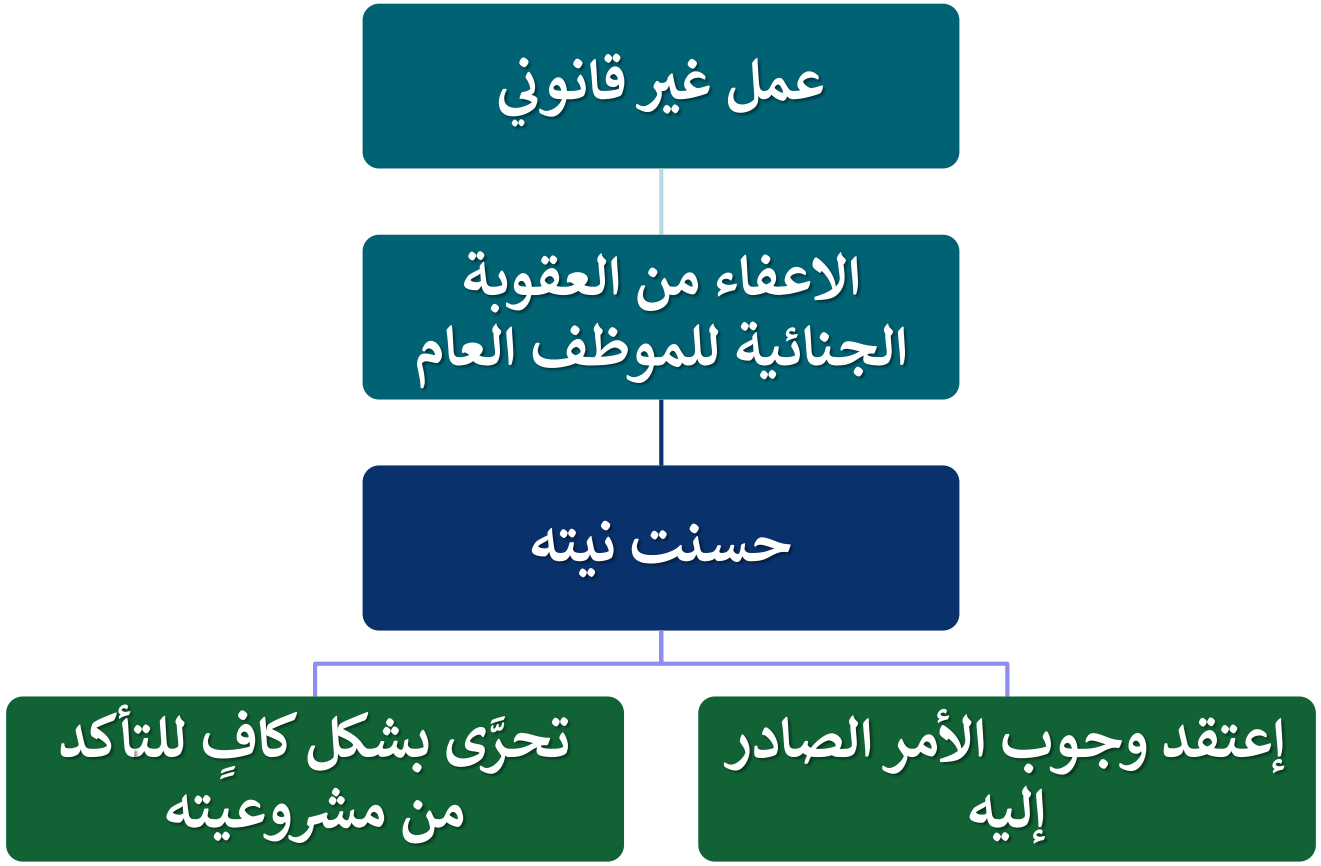

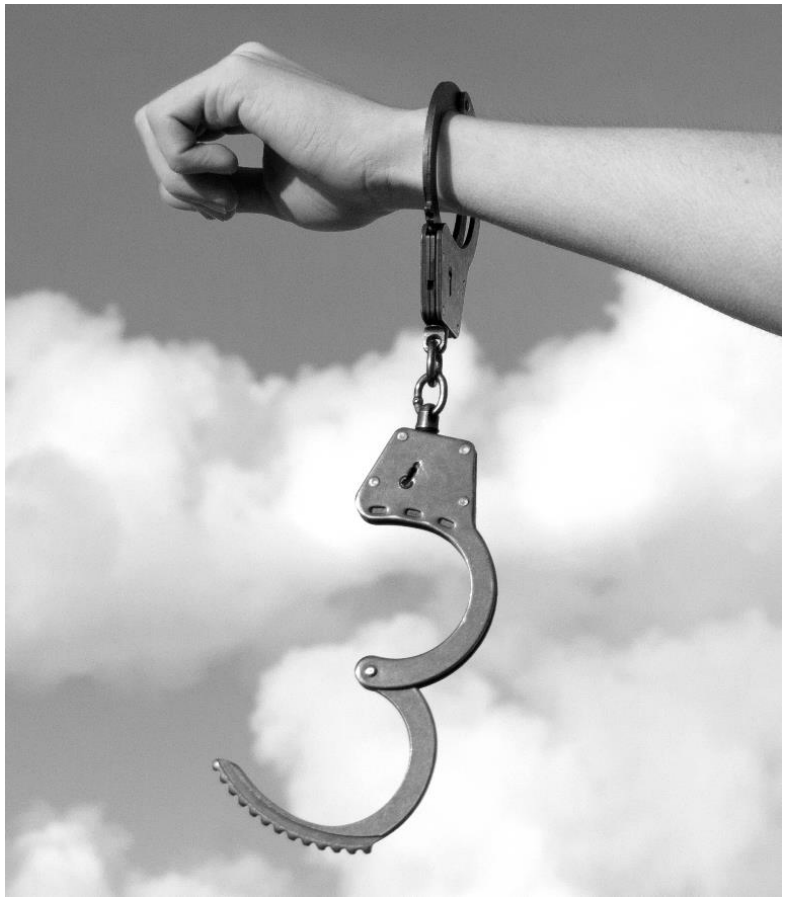

ولكن...
ألقى المشرع عبء إثبات حسن النية على كاهل الموظف العام

- وهو ما يفرغ الإعفاء من مضمونه (تحتاج إلى تعديل تشريعي).
- بعد خروج الموظف من الخدمة يتعذر عليه في كثير من الأحيان الحصول على أي مستندات تثبت حسن نيته.
- يمكن اضافة مادة تلزم جهات القضاء بتمكين الموظف من الاطلاع أو الحصول على صور ضوئية معتمدة من جهة عملة تساعده في اثبات حسن نيته.

تعريف الموظف العام الوارد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات يستبعد العاملون في المؤسسات الأهلية وإن كانت خاضعة لرقابة الحكومة كشركات المياه والكهرباء والغاز وألبنوك وبالتالي لا يستفيدون من الإعفاء الوارد بالمادة

الجزء الثاني:
المسئولية المدنية والتجارية لمجالس إدارة شركات المساهمة

١. الإعفاء من المسؤولية لانتفاء صفة الخطأ بناءً على توافر سبب إباحة

حد الإعفاء	تعريفه	مثال تطبيقه لأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة	إمكانية تطبيقها في حالة الموظف العام
(أ) حالة الضرورة	التسبب في ضرر للغير لتفادى ضرراً أكبر	استخدام الاحتياطي النظامي دون موافقة الجمعية العامة للوفاء بالتزام مالي مفاجئ ويؤدى التأخر عن سداده إلى اضطراب أعمال الشركة وتوقفها عن العمل.	√ مثال: إذا حسنت نية الموظف العام على النحو المذكور سابقا. كان يضطر الموظف العام إلى اسناد رصف طريق بالأمر المباشر نظرا لتكرار الحوادث علية دون مراعاة القواعد الإجرائية كتشكيل لجنة لفحص أسباب الحوادث .. إلخ.
(ب) قبول المخاطر بين المسؤول والمضرور	الرضاء المسبق من جانب المضرور بالخطر أو الضرر المحتمل.	حصول مجلس الإدارة على قرض لإجراء توسعات استثمارية لمشروع الشركة بموافقة الجمعية العامة مع علمها بمخاطر الاستثمار التي تحيط بالمشروع.	X

١. الإعفاء من المسؤولية لانتفاء صفة الخطأ بناءً على توافر سبب إباحة - تابع

حد الإعفاء	تعريفه	مثال تطبيقه لأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة	إمكانية تطبيقها في حالة الموظف العام
(ج) رضاء المضرور	رضاء المضرور تماما بما سيحدث له من ضرر متخطيا بذلك مجرد القبول. هنا تنتفي مسئولية محدث الضرر بشكل كلي.	في المثال السابق، إذا ارتضت الجمعية العامة تحمل المسئولية كاملة في حالة وقوع أي أضرار مستقبلية.	**X** لا يعتبر سببا للإباحة لتعلق احكامها بالنظام العام.

٢. انعدام السببية بين الخطأ والضرر

حد الإعفاء	تعريفه	مثال تطبيقه لأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة	إمكانية تطبيقها في حالة الموظف العام
(أ) القوة القاهرة	حادث مفاجئ يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً استحالة مطلقة. ولا يمكن لأكثر الناس يقظة وتبصراً بالأمور توقعه أو دفعه.	تأخر مجلس الإدارة في دعوة الجمعية العامة العادية في الموعد المحدد قانوناً بثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الميزانية لوقوع حادث مفاجئ حال دون إعداد القوائم المالية للشركة.	√ مثال: حدوث زلزال أدى إلى انهيار عدد من العقارات منها المخالف ومنها السليم أنشائياً يستغرق خطأ موظف الحى في عدم تحرير مخالفة لتلك المبانى أو تنفيذ قرارات الأزالة الصادرة ويعاقب إدارياً المادة ٦١ من قانون العقوبات.
(ب) خطأ المضرور	يخفف خطأ المضرور من مسئولية محدث الضرر أما إذا استغرق خطأ المضرور خطأ محدث الضرر فإنه يعفي تماما من المسئولية.	إذا قام مجلس الإدارة بإقراض شركة معسرة بناء على توصية منفردة من الجمعية العامة، فلا تقوم مسئولية مجلس الإدارة.	√ مثال: عدم قيام المسئولين بالمحليات وشركات الصرف الصحي بتحديث ومراجعة الشبكات على الطبيعة وأدى قيام المواطنين بالبناء على المصارف إلى حوادث غرق ووفاة خلال الأمطار.

٢. انعدام السببية بين الخطأ والضرر - تابع

حد الإعفاء	تعريفه	مثال تطبيقه لأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة	إمكانية تطبيقها في حالة الموظف العام
(ج) خطأ الغير	إذا استغرق خطأ الغير خطأ المسؤول تحمل الغير وحده المسؤولية.	إذا أسند مجلس الإدارة أعمال تشغيل وصيانة مشروع الشركة إلى شركة متخصصة، متبعاً كافة الإجراءات الواجبة ثم تسببت شركة الإدارة بخطئها في وقوع أضرار بيئية ناتجه عن سوء التشغيل. وإذا أهمل في اختيار الشركة أو الإشراف عليها نكون بصدد خطأ مشترك بينهما.	√ مثال: في حالة الشراء أو الاسناد بالأمر المباشر
(د) السبب غير المنتج	السبب الذي أدي بشكل مباشر إلى لحدوث الضرر.	إهمال صاحب السيارة المحافظة عليها فسرقت منه وفر بها السائق مسرعاً ودهس أحد المارة.	√ مثال: تعاقد أحد الهيئات العامة مع شركة لصيانة السيارات، وأدي اهمال الشركة إلى تعطل الفرامل فجأة بينما كان السائق في طريقه إلى أحد المواقع التابعة للهيئة وهو ما تسبب في وقوع الحادثة.

٣. الاتفاقات الخاصة للحد من المسؤولية

حد الإعفاء	تعريفه	مثال تطبيقه لأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة	إمكانية تطبيقها في حالة الموظف العام
(أ) التأمين من المسئولية	عقد ينتقل بمقتضاه تبعة تعويض الضرر الذي يصيب الغير من الشخص المسؤول إلى كاهل المؤمن القابل لذلك نظير ما يؤديه المسئول من أقساط دورية.	بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التأمين من المسؤولية المترتبة على الخطأ سواء كان خطأ عقدي أو تقصيري.	√ مثال: تأمين المسؤولية العقدية (الاسناد بالأمر المباشر) ضد خطأ الموظف متى كان حسن النية.
(ب) التحكيم	اتفاق الخصوم على إحالة ما بينهم من نزاع إلى محكمين يختارونهم للفصل فيه بحكم له طبيعة أحكام المحاكم.	إذا اتفقت الجمعية العامة ومجلس الإدارة على حسم أى خلاف ينشأ عن علاقة الوكالة القائمة بينهما عن طريق التحكيم فإن الشركة لا يجوز لها رفع دعوى المسؤولية أمام القضاء.	√ مثال: حل النزاعات بين المستثمرين وجهات الدولة (التوسع في مثال اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار)

ثانيا: حدود التقادم والقيود على تحريك دعوى المسؤولية في شركات المساهمة

حد الإعفاء	تعريفه	مثال تطبيقه لأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة	إمكانية تطبيقها في حالة الموظف العام
(أ) حدود التقادم للدعوى المدنية	لا تتقادم دعوى المسئولية بشكل عام إلا بمرور خمس عشرة سنة.	سنة واحدة من تاريخ عرض تقرير مجلس الإدارة على الجمعية العامة إذا كانت المسئولية عقدة، وثلاث سنوات من تاريخ معرفة الضرر والمسئول عنه إذا كانت تقصيرية.	√ مثال: خضوع الدعوي المقامة ضد الموظف العام إلى نظام خاص للتقادم.
(ب) حدود التقادم للدعوى الجنائية		لا تسقط الدعوي الجنائية إلا بمرور عشر سنوات إذا كانت الجريمة تمثل جناية، وثلاث سنوات إذا كانت تمثل جنحة، , و سنة في مواد المخالفات.	

ثالثاً: تقييد تحريك دعوى المسؤولية

حد الإعفاء	تعريفه	مثال تطبيقه لأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة	إمكانية تطبيقها في حالة الموظف العام
تقييد تحريك الدعوى العمومية ضد أعضاء مجلس الإدارة بقيد الطلب	في بعض الجرائم تم تقييد حق النيابة العامة في تحريك دعوى المسئولية بضرورة وجود طلب كتابي من بعض الجهات التي ينص عليها القانون.	تشترط المادة ٨ من قانون الإجراءات الجنائية لرفع الدعوي الجنائية ضرورة وجود طلب كتابي من وزير العدل، والمادة ٩ باشتراط وجود إذن أو طلب من المجني عليه.	√ مثال: وضع شرط موافقة رئيس الوزراء بالنسبة لمستوى الوزراء ونوابهم والمحافظين والدرجات العليا والممتازة والوزير المختص لباقي الدرجات.

الموضوعات الرئيسية

1. وضع مصر في التقارير الدولية فيما يخص ظاهرة الأيدي المرتعشة
2. مظاهر تردد الموظف العام في اتخاذ القرارات في الجهاز الإداري للدولة
3. الأسباب الرئيسية لإنتشار ظاهرة الأيدي المرتعشة
4. الإطار القانوني لظاهرة الأيدي المرتعشة:
   الجزء الأول: حدود الجرائم التي تقع على الموظف العام وحدود الإعفاء من المسئولية الجنائية
   الجزء الثاني: المسئولية المدنية والتجارية لمجالس إدارة شركات المساهمة ومدي إمكانية تطبيقها في حالة الموظف العام
5. المقترح المحدد لحل المشكلة

المقترح المحدد لحل المشكلة

١ تعديل المادتين ١١٥ و ١١٦ من قانون العقوبات

٢ إضافة فقرة تحت بند ثالثاً بالمادة ٦٣ من قانون العقوبات يُقترح نصها كالتالي **(يُعفى كل من الوزير والمحافظ والموظف العام من المسؤولية الجنائية عن العمل الذي قام به وفقاً لمقتضيات وظيفته إذا كان مشروعاً ويحقق المنفعة العامة للدولة).**

٣ توسيع نطاق الإعفاء ليشمل العاملين في المؤسسات الأهلية الخاضعة لرقابة الحكومة كشركات المياه والكهرباء والغاز والبنوك، إذ أن تعريف المادة ٦٣ يستبعد هذه المؤسسات من الإعفاء المقرر بها.

المقترح المحدد لحل المشكلة - تابع

٤	الاستفادة من الجهد المبذول في تقرير حدود الإعفاء من المسئولية المدنية لأعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة وذلك للتوسع في تطبيقها على الموظف العام.
٥	خضوع الدعوي المقامة ضدهم إلى نظام خاص للتقادم حرصاً على عدم ملاحقتهم قضائيا لمدة طويلة وذلك عن طريق تعديل مقترح على المادة ١٥(١) من قانون الإجراءات الجنائية كالاتي :-

أولاً: إلغاء الفقرة الثانية

المقترح المحدد لحل المشكلة - تابع

٥ خضوع الدعوي المقامة ضدهم إلى نظام خاص للتقادم حرصاً على عدم ملاحقتهم قضائيا لمدة طويلة وذلك عن طريق تعديل مقترح على المادة ١٥(١) من قانون الإجراءات الجنائية كالاتي :-

ثانياً: تعديل الفقرة الأخيرة لتصبح كما يلي :

(ولا تبدأ المدة المسقطة للدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع والخامس والسادس من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تقع من موظف عام إلا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة وتنقضي الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضي خمس سنوات وفى مواد الجنح بمضي سنه وفى مواد المخالفات بمضي ستة اشهر وذلك من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك)

المقترح المحدد لحل المشكلة - تابع

٦ تقييد حق رفع الدعوي في بعض الحالات بضرورة وجود طلب كتابي من بعض الجهات التي ينص عليها القانون.

٧ إضافة مادة تلزم جهات القضاء بتمكين الموظف العام من الاطلاع على أي مستند قد يساعده على اثبات حسن نيته والحصول على صور ضوئية من هذا المستند من جه عمله.

٨ علاج هيكلي ومؤسسي:

أ. تطوير منظومة التخطيط والمتابعة، والتحول من موازنة الأداء إلى موازنة البرامج والمشروعات.

المقترح المحدد لحل المشكلة - تابع

٨ علاج هيكلي ومؤسسي (تابع):

ب. تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية، من خلال تحويل إدارات شئون العاملين والأفراد إلى إدارات موارد بشرية تعمل على جذب الكفاءات وتدريبها.

ج. تحديث البنية المعلوماتية للجهاز الإداري للدولة، وبناء قواعد معلومات شاملة ومترابطة.

د. ميكنة الخدمات المقدمة للمواطنين، وبذل الجهود اللازمة للحد من الفساد.

المقترح المحدد لحل المشكلة - تابع

الخلاصة:

- تمكين الموظف العام من إثبات حسن نيته
- التوسع في حالات الإعفاء اقتداءً بحالات الإعفاء المقررة لمجلس إدارة شركة المساهمة
- اخضاع الدعوى الجنائية ضد الموظف العام إلى نظام خاص للتقادم
- تقييد حق رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف العام بقيد الطلب
- استكمال الإصلاح القانوني بإصلاح هيكلي ومؤسسي

وشكراً

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies